مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: معوقات النظام البرلماني في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: سجى عادل ابراهيم، أ.د. حازم صباح أحميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7834
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 10:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i30.101

TJFPS

ISSUE 30

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

معوقات النظام البرلماني في العراق بعد عام 2003

" The challenges of the parliamentary system in Iraq after 2003 "

Saja Adel Ibrahim [a]
Hazim Sabah Ahmied
[a] Tikrit University / College of Political Science

الباحثة سجى عادل إبراهيم [a] *
أ.د حازم صباح أحميد
[a] جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received:22\09\2022
- Accepted: 22\11\2022
- Available online :31\12\2022

Keywords:
- The presidential system
- The characteristics
- The constraints

©2022 . THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4./

Abstract: This research begins with an in-depth study of the challenges facing the parliamentary system in Iraq since 2005. That is, since the adoption of the permanent constitution of Iraq in 2005. As there are a number of challenges that the parliamentary system applied in Iraq suffers from. Including what is political and what is security. Including what is social and economic. As well as what is internal and what is external. All of these challenges have greatly affected the effectiveness and role of political institutions in Iraq and the provision of the necessary pillars for the political system to play its role and the foundations on which it is based.

*Corresponding Author: Saja Adel Ibrahim & DR. Hazim Sabah Ahmied, Email: Saja.a@st.tu.edu.iq, dr.hazim72@tu.edu.iq, Tel: xxx, Affiliation: Tikrit University, College of Political Science.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام: 22\09\2022
القبول:22\11\2022
النشر :31\12\2022

الكلمات المفتاحية:
- النظام البرلماني
- العراق
- المعوقات
- داخلية، خارجية.

الخلاصة: ينطلق هذا البحث في دراسة معمقة للتحديات التي يعاني منها النظام البرلماني في العراق ومنذ عام 2005؛ أي منذ اقرار دستور العراق الدائم لعام 2005. إذ أن هناك جملة من التحديات التي يعاني منها النظام البرلماني المطبق في العراق؛ منها ما هو سياسي ومنها ما هو أمني. ومنها ما هو اجتماعي واقتصادي. وكذلك منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. فكل تلك التحديات أثرّت بشكل كبير على فاعلية ودور المؤسسات السياسية في العراق وبتوفير الدعائم الأزمة لقيام النظام السياسي بإداء دوره والأسس التي يقوم عليها.

المقدمة:

تُعَد التجربة البرلمانية تجربة حديثة بالنسبة للعراق، فلابد أن يصاحبها مجموعة من التحديات التي تجعل البرلمان موضوع اختبار. إذ وُضِعَ دستور مؤقت للدولة وهو دستور بريمر لعام 2004. إذ وُضِعَ بعده دستور دائم للدولة وهو دستور 2005، كما صيغَ من قبل جمعية تأسيسيه منتخبة وأُقِرَ بعد استفتاء شعبي في 2005/10/15 وتمت الموافقة عليه واعتمد النظام البرلماني نظاماً للحكم. أما واقع التطبيق للنظام البرلماني في العراق قد عانى من تحديات متنوعة لذا سَيُقسَم هذا الفصل لمبحثين. سيتناول المبحث الأول هيكلية مجلس النواب العراقي، أما المبحث الثاني فسيتناول التحديات التي يعاني منها النظام البرلماني العراقي بعد عام 2003.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من تناول موضوع بالغ الأهمية في المجال السياسي ألا وهو التحديات التي يعاني منها النظام البرلماني في العراق وماذا حققت التجربة البرلمانية.

إشكالية البحث: تبحث مشكلة البحث في ماهية اهم التحديات التي تقف عائقاً امام نجاح عمل النظام البرلماني العراقي الداخلية،كما يبحث البحث في ماهي التحديات الخارجية التي تقف عائقاً أمام نجاح تطبيق النظام البرلماني. إذ ينطلق البحث من عدة تساؤلات منها:

1- ماهي التحديات الداخلية التي تقف عائقاً أمام نجاح النظام البرلماني في العراق؟

2- كيف أثّرت التحديات الداخلية على تطبيق النظام البرلماني العراقي؟

3- ماهي التحديات الخارجية التي تمنع نجاح النظام البرلماني في العراق؟

4- ما هي القوى الإقليمية والدولية التي وقفت عائقاً أمام تحقيق النظام البرلماني العراقي النجاح؟ وكيف أثرت على العملية السياسية في العراق؟ وماهي الآليات التي استخدمتها؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من أن الوقوف على أهم التحديات والبحث في مسبباتها تسهم في تحليل أهم الأسباب المعوقة لنجاح التجربة البرلمانية العراقية.

هيكلية البحث: من أجل الإلمام بموضوع البحث ومن جميع جوانبه، أبتدأ البحث بمقدمة عن الموضوع. فقد قُسِّم البحث الى مبحثين رئيسيين، كان المبحث الاول حول التحديات الداخلية للنظام البرلماني العراقي وهو بدوره تضمن ثلاث مطلبين، تضمن المطلب الأول التحديات السياسية، والمطلب الثاني عن التحديات الأمنية، أما المطلب الثالث فقد تضمن التحديات الاقتصادية والاجتماعية. أما المبحث الثاني فيبحث في أهم التحديات الخارجية التي تواجه النظام البرلماني في العراق بعد عام 2003، إذ تضمن المطلب الأول منه تحدي القوى الدولية، أما المطلب الثاني فقد تضمن تحدي القوى الإقليمية. كما انتهى البحث بخاتمة واستنتاجات.

المبحث الأول: التحديات الداخلية للنظام البرلماني العراقي

تتباين التحديات الداخلية وتتعدد بحسب تطور النظام السياسي ودرجة تماسكه، وعلى صعيد الواقع العراقي توجد مجموعة تحديات انعكست على مسار التجربة البرلمانية التي أفقدت هذا الأنموذج فاعليته كأنموذج ناجح يتمتع بأعلى درجات التأثير إذ تبرز العديد من هذه التحديات سنوزعها على مطلب أهما:

المطلب الأول: التحديات السياسية

وتعني تلك التحديات على مستوى العملية السياسية وهي :

أولاً: المحاصصة السياسية: انتشر مصطلح المحاصصة في جميع انحاء فأطلق سياسة الحصص الحزبية والحصص التشريعية حسب الحوافز الاستراتيجية للنخب السياسية والتوافق مع المعايير السياسية لها [1]

كما تُعرَف المحاصصة، بأنها عملية تقسيم الكل إلى مكوناته وحسب الاستحقاق الكمي لكل الأطراف المشاركة فيه. والمحاصصة نظام يُطَبّق في بعض الدول على الأقليات العرقية أو اللغوية أو الدينية، وتتخذه غالبية الأنظمة السياسية ذات الكثافة السكانية العالية هذا بشكل عام. أما المحاصصة في السياسة فهي مصطلح بمضامين عميقة، فهي منهج سياسي يسمح لجميع المكونات السياسية الفائزة عبر انتخابات ديمقراطية المشاركة في الحكومة وفي تحمّل مسؤولية تضامنية في قيادة دفة البلاد وإدارة شؤون الدولة ([2])

ان عملية بناء الدولة في العراق بعد 2003/4/9، قد عانت من مشكله جوهرية عند تأسيس مجلس الحكم الانتقالي على وفق مبدأ التمثيل النسبي للقوميات والطوائف العراقية لضمان تمثيلها واسماع اصواتها والاعتراف بوجودها وحقوقها لتتأسس الدولة العراقية على قاعده المحاصصة القومية والدينية والسياسية لتثبت التجربة فشلها وهذا الفشل تتحمله الكتل المشاركة في العملية السياسية. إذ اعتمد النظام السياسي العراقي على المحاصصة التي تعمل على تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين الاحزاب والقوى السياسية القائمة على اساس الانتماءات الطائفة والدين والعرق في الانتخابات وفي عام 2003قنن الدستور ضمنياً المحاصصة السياسية إذ لم تَعطِ صلاحيات لفصل اي وزير من رئاسة مجلس الوزراء إلا بموافقه البرلمان. إن نظام

---

[1] Mona Lena Krook,Joni Lovenduski and Judith Squires*, "**Gender quotas and models of politisal sitizenship**",Paper Presented at the Nidwest Politisal science Assosiation National Sconferense, (Shicajo: April 2008),P.3.

[2] لبنى قايد، "المحاصصة السياسية وآثارها على الاستقرار الحكومي: (دراسة حالة لبنان)"، **رسالة ماجستير**، (جامعة قاصدي مرباح– ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)، ص 8.

المحاصصة على المستوى السياسي والاداري من بين أهم معوقات الدولة العراقية واستمراره يهدد اي بناء محتمل دوله عراقية تقوم على المؤسسات والنظام الكفاءات في إدارة الدولة وأخطر ما في المحاصصة وعدم لكونها الى التقسيم الحزبية انما اتجهت الى اعتماد مستويات اخرى من المحاصصة، وان اي دوله تقوم على هذا النحو سوف تؤدي بها الى تفشي الفساد وانهيار الدولة، وبالتالي لابد ان يغادر المحاصصة او يلغيها باعتبارها نمط يُكّرس التصنيف القومي ومن ثم يغادر المواطنة كمنطق اساسي لأي تجربه ديمقراطية حقيقية .([1])

كما شَهِدَ العراق نوعاً جديداً من المحاصصة، وهي المحاصصة الحزبية. فالجميع يعلم أن النظام الحزبي في العراق بعد عام 2003، أظهر عدداً كبيراً من الأحزاب والتيارات السياسية لدرجة صَعُبَ حينها اقتراح اسم ما لحزب سياسي جديد، لكون هذا الاسم قد سُجّلَ باسم حزب سياسي سابق، وهذا التعدد الحزبي لم يأتِ من فراغ في ظل سيادة أنموذج الحزب الواحد لمدة طويلة في العراق، إلا أن هذه التعددية لم تكن مثمرة بقدر ما كانت محاصصة سياسية بحتة يبحث من خلالها كل حزب عن مصلحته الخاصة. فالمحاصصة الحزبية هذه لم تأتِ لصالح الواقع الخدمي والأمني([2]).

إن مبدأ المحاصصة السياسية قد تم تبنيه في معظم الحالات نظراً للتركيبة الثقافية والسياسية والعرقية التي يتمتع بها العراق مع الإشارة إلى أن تطبيق المبدأ لم يكن في صلب التشريعات، إذ لعبت الاعراف والقرارات المستترة في توزيع المناصب في الحكومات العراقية. كما أخذ الدستور العراقي مبدأ المحاصصة الذي يقوم بالأصل على وجود حكومة منبثقة عن اكبر الكتل البرلمانية الفائزة بالانتخابات ولكن سيصطدم تشكيل الحكومة العراقية بتأثير الكتل السياسية المبنية اصلا على خلفيات ثقافيه أو عرقية وهذا ما شكّل دافع

---

[1] أحمد عبد الله ناهي، "الاصلاح السياسي في العراق قراءة في أهم التحديات الداخلية"، **مجلة قضايا سياسية**، (المجلد: ، العدد: 54، 2018)، ص153-154.

[2] حسن سعد عبد الحميد، "**مشهد المحاصصة في العراق**"، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2016، متاح على الرابط التالي: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/، تم الاطلاع بتاريخ: (2022/7/25)، 12:20.

لمعالجه مسألة تشكيل الحكومة بين النص الدستوري والممارسة العملية وما يترتب على ذلك من اشكاليات تنعكس على الانضباط والتضامن الحكومي([1]).

ثانياً: الديمقراطية التوافقية: يشتق مصطلح التوافقية من كتابات الفيلسوف الالماني يوهانس ألثوسيوس1557 –1638والذي أستخدم المصطلح اللاتيني كونكوسياتو، كما يوضح ليبهارت ان هذا المصطلح أستخدم أيضاً في كتابات الماركسيين النمساويين مثل اوتو باور وكارل رينز في بداية القرن العشرين. وفي دراسة ديفيد ابتر عام 1961 عن اوغندا وفي عمل آرث لويس 1965 السياسة في غرب افريقيا كما يشير الى استخدام المصطلح نفسه في عام 1967 من قبل الباحث الالماني جيرهارد ليهمبروخ في دراسته حول الديمقراطية النسبية وهو ما يعكس نظريه ليبهارت الديمقراطية التوافقية، إذ ظهرت نماذج التوافقية في الممارسة العملية في نهاية القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين هولندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا وهي دول يغلب عليها الطابع متعدد الجنسيات واللغات في محاوله لتحقيق الاستقرار في اطار سياسي غير محصور إلى ديمقراطية الأغلبية حيث تعرض على الأقليات العرقية للتهميش بناءٍ على هذه التجارب المحددة وتطورها ([2]).

وهنالك من يضيف مصطلح الديمقراطية لمصطلح التوافقية فتكون الديمقراطية التوافقية والتي هي أحد أنماط النظم الديمقراطية، ويعني اشراك الاقليات المنتخبة في الحكم وهو شكل من اشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة او التعددية او المتنوعة مجتمعياً غير متجانسة شعبياً ([3]).

في حال الحديث عن العراق فإنه وبعد سقوط نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 وتجربة حكم الديمقراطية التوافقية احزاب المكونات الطوائف والاعراق على المشهد السياسي في العراق وصارت العملية

---

[1] هندرين أشرف عزت نعمان، ***"المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد(لبنان والعراق أنموذجاً)"***، ط: 1، 2020، ص 352–353.

[2] Azmi Bishara*, "**On the development of the concept of consociational democracy and its adequacy for resolving sectarian conflicts: Nortern ire land Lebanon as case studies**",(Qatar: Arab center for research policy studies, june 2018), p: 2.

[3] نبهان سالم مرزق أبو جاموس، "الديمقراطية التوافقية وأنعكاساتها على إدارة التنوع الأثني"، **بحث منشور: المجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك**، (العدد: 24، 2020)، ص .

السياسية محافظة تنافس مكونات يسوقها هدف واحد هو تامين مصالح الفئة قبل مصالح البلد العليا وفي ظل الاستقطابات الأثنية والعرقية الحادة التي شهدتها الساحة السياسية في العراق وفي ظل وجود احزاب تمثل مكوناتها وطوائفها وعدم وجود حركات سياسيه صار على الاقليات ان تعيد رسم صفوفها هي الاخرى وصنع هوية مكوناتية خاصه بها تؤهلها للدخول في تنافس مع الهويات الرئيسة والفرعية التي تبنّت نظام التمثيل النسبي أو ما يُعرف بالمحاصصة على المستوى الشعبي في العراق ورعته داخل المؤسسة التشريعية أو التصويت لبرنامج سياسي تقدمه قائمه اخرى وفي كلتا الحالتين صارت تلك الأقليات تعاني اغتراباً في اندماجها مع المزاج السياسي العام في الدولة ([1]).

ثالثاً: العوز التشريعي: لقد نالت قضية صوغ الدستور العراقي اهتماماً كبيراً على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية وهو اهتمام مبرر إذ سيساهم هذا الدستور، وبصورة كبيرة في تحديد شكل الدولة العراقية ونظامها السياسي على مدى سنوات طويلة قادمة. كما ان نجاح تجربة الدستور العراقي وما يستتبعه من نجاح التجربة الديمقراطية العراقية. باختصار سيعتمد نجاح التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق، بل ووجود العراق كبلد موحد وفاعل في محيطيه الإقليمي والدولي، سيعتمد إلى حد كبير على وثيقة الدستور وقدرتها على توفير الإطار القانوني والسياسي السليم لبناء دولة القانون والمؤسسات، وهو بناء لابد منه لضمان سلاسة التحولات الديموقراطية والسياسية والاقتصادية الضرورية لتحويل العراق الى بلد ديموقراطي متماسك ينعم بالاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والانسجام الاجتماعي. كما أن الدستور العراقي واجه نوعين من التحديات. الأول كان حول التوصل إلى إجماع عراقي على القيم السياسية الاجتماعية التي من المفترض أن تعبر عن الهوية الجمعية([2]).

فضلاً عن قضايا أخرى لا تقل اهمية مثل إدارة الثروات الطبيعية وتوزيع عوائدها ودور الدين في التشريع وحقوق المرأة. إذ لم يتم التوصل إلى اجماع بشأن هذه القضايا بين القوى السياسية والاجتماعية

---

[1] سليم سوزه، "الديمقراطية التوافقية في العراق: إعادة انتاج الأقليات الأثنية والدينية واللغوية بوصفها أقليات سياسية"، **مجلة سياسات عربية**، (العدد: 51، المجلد: 9، 2021)، ص 46.

[2] أحمد شمس علي وخالد يونس خالد ونزار حيدر و9آخرون، "آراء في الدستور العراقي"، **سلسلة أوراق ديمقراطية**، (مركز العراق لمعلومات الديمقراطية: العدد: 6، تشرين الأول 2005)، ص 8–9.

الممثلة في لجنة صياغة الدستور وكان على صندوق الاقتراع ان يحسم هذا الخلاف بعد أن فشلت طاولة المفاوضات في حسمه وساد البلد جو من الاحتقان السياسي بسبب عدم حصول الاجماع المرغوب على الدستور ([1]).

إذ مرت كتابه الدستور العراقي الدائم لعام 2005 بمرحله شهدت ضغوطات وصراعات داخلية وضعته في مواجهه تحديات تشريعية، إذ عطّلت الصراعات بين الكتل والاحزاب السياسية المتصدرة للعملية السياسية الدستور والسيطرة على البرلمان وعمله وتم تعطيها العديد من التشريعات ذات الصلة الوثيقة ببناء الدولة على الصُعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفشل البرلمان في سن واقرار مشاريع عدة قوانين، بسبب عدم التصويت او عدم مناقشه او عدم ادراج قوانين اخرى على جدول اعماله ولأسباب عدم اكتمال النصاب وكثرة ايام العطل فضلاً عن السياسات التي تتبعها الكتل في مجلس النواب في التعامل مع القوانين المهمة و الضغوطات التي تُمارَس من خارج المؤسسة التشريعية والتجاذبات بين الكتل وانعدام الثقة بينها وتغليب هذه المصالح الفئوية الخاصة على المصلحة العامة كما لجأت هذه الكتل الى اسلوب المساومة عند اصدار قوانين أو اتخاذ قرارات مهمه باستخدام طريقه تعطيل قانون مقابل تعطيل قانون او تمرير قانون مقابل تمرير قانون. كما أدت الصياغة النهائية التي انطوت على مكامن غموض في الدستور واللغة المبهمة والمتناقضة التي اتسمت بها كتابه بعض بنوده الى ترك العديد من المسائل الرئيسية والجوهرية التي تستوجب المعالجة دون حل وأشَّر هذا الواقع العوز الذي تعاني منه الدولة العراقية ([2]).

وكان العوز التشريعي في القوانيين التأسيسية المكملة للدستور والتي لا تحتمل التأخير والتي تزيد عن ستين قانوناً، ومنها قانون الأحزاب السياسية التي نصت عليه المادة(39/أولاً/)، بأن يوُدِع الحزب أمواله في المصارف العراقية ([3]).

---

[1] أحمد شمس علي وخالد يونس خالد ونزار حيدرو9آخرون، "آراء في الدستور العراقي"، مصدر سبق ذكره، ص 9.

[2] علي حسين احمد، ***"تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003: دراسة جيوستراتيجية"***، مصدر سبق ذكره، ص 155–156.

[3] **الوقائع العراقية**، "قانون الاحزاب السياسية رقم(36) لعام2015، (العدد: 4383، 2015)، ص 33.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية

أجمعَ سياسيون ومحللون عراقيون على أن تدهور الوضع الأمني في العراق، ليس معزولاً عن الوضع الأمني في المنطقة. ومن مظاهر تدهور الأمن في العراق نذكر منها ما يأتي:

أولاً: عمليات العنف والإرهاب:

من بين الإشكالات الأمنية التي واجهت الحكومة العراقية، هي وجود الجماعات المسلحة من بين أبرز التحديات التي واجهت النظام البرلماني في العراق، فالمهمة الرئيسية تتجسد بضبط حركة وسلوكيات الفواعل غير الحكومية من فصائل وجماعات مسلحة والذين صاروا يمتلكون قوة عسكرية كبيرة و دوراً سياسياً وامنياً منحهم حرية الحركة والفعل والتأثير ([1]).

ونتيجة لتلك التحديات عُدَ العراق من بين الدول التي يتزايد فيها عدد ضحايا العنف القائم على أساس عرقي او ديني أو هجمات ارهابية وشكَّلَ الوضع الامني في العراق في عام 2006 سقوط العديد من المدنيين العراقيين بشكل غير مسبوق ما بين عمليه قتل على الهوية واختطاف واحتيال ومن تلك المشاهد تم اختطاف ما يُقارب من 100 موظف وزائر في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بغداد، وكذلك الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الكثير من المدن العراقية للسيارات المفخخة وتخلفت الهجمات الإرهابية ما يزيد على 200 قتيل وازداد الخوف والشك في قدرة الحكومة في السيطرة على الوضع الأمني ([2]).

ومن بين عمليات العنف والإرهاب كذلك تلك التي تمثلت في تفجير قبة الإمامين العسكريين عليهما السلام في مدينة سامراء، وهناك تقارير تشير الى ان أعداد الناس التي تركت بيوتها تقدر 50,000 كل شهر حتى نهاية مما دفع الحكومة العراقية لوضع خطة جديدة لمعالجة ذلك التدهور الأمني الخطير في بغداد وباقي مناطق العراق([3]).

---

[1] عادل عبد الحمزة ثجيل، "**السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص**"، (المملكة الأردنية الهاشمية: مؤسسة فريدريش ايربت، تموز 2020)، ص 10.

[2] أحمد يحيى الزهيري، ***"العملية السياسية في العراق بعد 2003: دراسة في إشكالية الرئاسات الثلاث"***،(لبنان: مكتب السنهوري، ط: 1، 2017)، ص 341–342.

[3] المصدر نفسه .

ثانياً: التوزيع غير الواضح للاختصاصات والصلاحيات الأمنية:

لقد وضع دستور العراق الدائم لعام 2005 شؤون الدفاع والأمن من ضمن اختصاصات السلطة الاتحادية ويدخل ضمن هذه اختصاصاتها وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها بتشكيل القوات المسلحة وادارتها المدنية دون التدخل في الشئون السياسية او عمليه التداول السلمي للسلطة، ويمارس رئيس مجلس الوزراء مهام القائد العام للقوات المسلحة. وتُثير مسألة تطبيق الاختصاصات والصلاحيات الأمنية المشار اليها آنفاً والمنصوص عليها في الدستور عند حدوث تقاطع او تعارض بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية لإقليم كردستان بوصفه الإقليم الوحيد في النظام الفدرالي العراقي ([1]).

لقد أكَّدَت الفقرة (2) من المادة (110): على أنه من ضمن الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية، هي وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها لضمان أمن وحماية العراق والدفاع عنه، وتعني هذه الفقرة في مجملها بأن رسم سياسة الأمن والدفاع عن الدولة الفدرالية تكون من اختصاص الحكومة الفدرالية. إلا أن اختصاصاً شاملاً بهذه الصيغة يُقيّد بشكل أو بآخر سلطة حكومات الأقاليم الخاصة بتنظيم قوى الأمن الداخلي الممنوح للأقاليم بموجب الفقرة(5) من المادة (121) من الدستور نفسه ([2]).

أما فيما يخص المؤسسات العسكرية ومؤسسات الأمن الداخلي المرتبطة بوزارة الدفاع ووزارة الداخلية ورئاسة الوزراء في عراق ما بعد 2003 تم تشكيلها وتعيين قياداتها تحت تأثير واضح لعامل مراعاة التوزيع القومي والمذهبي في الهيكل الإداري. كما تعمل المؤسسات الأمنية التابعة للحكومة المركزية في جميع المناطق باستثناء إقليم كردستان، وذلك وفق الاتفاقيات السياسية التي تحدد طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان بعد العام 2003. كما أن حكومة إقليم كردستان بشمال العراق لديها مؤسساتها الأمنية والعسكرية الخاصة بها. ورغم أن قوات البيشمركة القوة العسكرية لحكومة إقليم كردستان لها أساس قانوني في البيروقراطية الأمنية العراقية، إلّا أن هذا التقرير لم يشملها. ورغم أن قوات البيشمركة مدرجة ضمن المؤسسات الأمنية للنظام الاتحادي، وأن معظم أنشطتها داخل حدود إقليم كردستان إلا ان

([1]) علي حسين أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 212.

([2]) شورش حسن عمر، ***"خصائص النظام الفدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة"***، (جمهورية مصر العربية: المركز العربي للدراسات والبحوث العربية، جامعة كويه: كلية القانون، ط: 2، 2018)، ص 233.

هناك بعض الاستثناءات الطفيفة مثل المشاركة في بعض مهام قيادة قوات العمليات المشتركة وقوات حماية رئاسة الجمهورية. أما بالنسبة للهويات العرقية والطائفية لقادة المؤسسات في الهيكلية الأمنية. فنلاحظ مدى انعكاس نظام المحاصصة الذي تم ترسيخه في البلاد بعد عام 2003 ([1]).

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية– الاجتماعية:

إن الوضع العام في العراق غير مستقر، فكلما تنمو الدولة تعود لتنهار في إطار من عمليات العنف والفساد والصراع السياسي – الاجتماعي الذي يتمحور حول الوصول الى الدولة ومؤسساتها للهيمنة عليها من قبل الجماعات المتطلعة للسلطة والثروة وغيرها من مظاهر عدم استقرار الدولة والتي تؤثر على عملية تكامل بناءها. وسنتدرج بالتفصيل لبعض هذه المظاهر وكما يأتي:

أولاً: سوء توزيع عوائد الثروة النفطية: إن تسخير الثروة النفطية الهائلة لدعم التنمية الاقتصادية والبشرية في مقدمة الاولويات التي يحتاجها اقتصاد اي دوله بشكل عام، وثروة العراق النفطية بشكل خاص والتي تُعَد العمود الفقري لاقتصاده على مدى العقود الماضية والقادمة وان الارتكاز على قواعد اقتصادية جيده يعد من اهم مقومات بناء الدولة كذلك فان الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها النفط العراقي في ما في مجال العلاقات المالية والاقتصادية اهله ويكون من اهم المرافق التي تتحكم فيها السياسات الدولي يرضع امام العراق اداه فعاله في تقوية علاقاتها الدولية على مختلف الأصعدة ([2]).

ان ملف النفط من أكثر الملفات الشائكة بالنسبة للعراق وأكثرها غموضاً، تم اطلاع الرأي العام على مجريات الملف الذي تتم ادارتها من قبل الوزارات المتعاقبة من قبل الحكومات التي تشكّلت بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وفي الوقت الذي كان يسود فيه حالة الضعف الأجهزة الرقابية وتواطئ القضاء وغياب القانون وفي ظل الدستور الدائم لعام 2005، والذي تخلله نوع من اللبس والغموض لتحديد سلطه الاقاليم والمحافظات في ادارة عوائد الثروة النفطية المحلية. إذ نصت المادة (111) من الدستور على (ان النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات). أما عن توجهات حكومة الإقليم،

([1]) واثق السعدون ومحمد ألاجا، "فهم بيروقراطية الأمن في العراق: المؤسسات والمهام"، مركز دراسات الشرق الأوسط، تموز 2020، متاح على الرابط التالي: https://www.orsam.org.tr/ar/irakta ، تم الاطلاع بتاريخ: (2022/9/4)، 11:32 AM.

([2]) نغم حسين نعمة، "إدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق"، بحث منشور في: **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، (المجلد: 12، العدد: 35، 2015)، ص 18.

فانصرفوا ساسته الى القول بان المادة (110) من الدستور نصت على الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية وهذا ما يدفعهم الى اعتبار ادارة الملف النفطي من حقهم بصرف النظر عن الاثار المترتبة على المادتين (111)و(112) والحق ان هذا التوجه غير صحيح دستورياً في سياق نص المادتين المذكورتين. وهنالك اشكاليات اخرى مرتبطة بإدارة الملف النفطي، منها اشكالية تهريب النفط عبر الحدود، اشكالية في عقود الاستثمارات النفطية في العراق واشكاليه الفساد في قطاع المشاريع النفطية ([1]).

ثانياً: الفساد: تعد ظاهرة الفساد ظاهره تاريخية لها جذور في كل بقاع العالم، وتتعدد تتنوع مظاهره في في العالم الثالث بشكل عام وفي العراق على وجه الخصوص، خصوصاً بعد الاحتلال الاميركي ودور الاخيرة في تأسيس لدولة قائمة على المكونات والمحاصصة التي اسهمت في تجذير هذه الظاهرة الامر الذي يسهل من تلاعب الزعماء الفاسدين بمناصبهم السياسية. وإذا ما تحدثنا عن العراق فقد حُكِمَ بعدة انظمة سياسية، الا ان ظاهرة الفساد عاشت معه منذ زمن بعيد، فقد حصد العراق 20 نقطه من اصل 100 للسنوات 2012–2019 على نهج مستقر فيما يخص مكافحتها للفساد. اما بالنسبة لترتيبه دولياً، فقد احتلت المرتبة رقم 162 مما يشير الى ضعف الحكومة العراقية في التصدي لهذه الآفة. اما بالنسبة لصور الفساد نستطيع حصرها في ثلاثة فئات عامه وهي الفساد الاداري، التنظيمي، والمالي فالفساد الاداري يعني استغلال المناصب الإدارية لأغراض شخصيه وفي طرق غير شرعية دائما يشعر الفاسدون انهم لديهم سلطه فوق القانون يسمح لهم القيام بالأعمال التخريبية اما الفساد التنظيمي، فهو كما في سوء تنظيم المؤسسات وعدم تماثل المسؤوليات والواجبات الوظيفية، واخيراً الفساد المالي أي في الجانب المالي على صور قبول رشاوي لتخليص معاملات او سرقه المال العام بطرق غير مشروعه او قد تكون في صورة اخفاء حالة فساد اكبر كقضايا غسيل الأموال وغيرها ([2]).

([1]) صدّام فيصل كوكز المحمدي، "**إشكالية إدارة ملف النفط الخام بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان العراق: دراسة في ضل دستور 2005 النافذ**"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية: جامعة الفلوجة،2020)، ص 7–8.

([2]) فاطمة عبد الله الشهراني، "أسباب الفساد الاداري وآثاره وسبل أصلاحه: دراسة حالة جمهورية العراق"، **المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي**، (معهد الدوحة للدراسات العليا: العدد: 21، 2021)، ص 266–267.

أما فيما يتعلق بأسباب استشراء الفساد المالي والاداري، فتعود الى وجود خلل الانحراف في السلوك ونظام القيم من بعض المتشددين للمناصب المهمة والاخطاء في تعيين الموظفين الشاغر للمناصب وضعف انظمه المحاسبة والتحري الداخلية وفساد الجهاز الرقابي وتقييد القضاء عدم وجود برنامج حقيقي شامل لمكافحه وقله الوعي الاداري والسياسي في اداره المسؤوليات ([1]).

ثالثاً: البطالة: تبرز مسألة البطالة كتحدي في بلدان العالم الثالث لسببين، أولهما تيسر فرص العمل للعاطلين حصولهم على اعانات والتأمينات ضد البطالة اجتماعية اقتصادية تتمثل في عدم ممارسة الافراد الذين في سن العمل في النشاطات الاقتصادية لظروف خارجه عن ارادتهم رقم قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه، أما مسألة البطالة في العراق فهي تحدي له اسبابه المتنوعة منها اسباب عامة تتعلق بظروف البلد وطبيعة اقتصاده الريعي وآثار الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق وأدى الى ايقاف تصدير النفط الى تراجع قدره القطاع العام، وخلل نظام التعليم وعدم قدرته على اعداد الخريجين الحاصلين على مؤهلات تتناسب مع متطلبات واحتياجات سوق العمل من الكفاءات الفنية وكذلك الى ندرة الاختصاصات المطلوبة وكان ذلك من عوامل زياده معدلات البطالة التي بلغت نسبتها 16.1% بين حمله شهاده البكالوريوس فضلا عن انعدام الامن للاستثمار وهروب رؤوس الأموال العراقية ([2]).

رابعاً: الفقر: يُعَد الفقر أحد مؤشرات العجز الاقتصادي والاجتماعي في العراق، فقد أشر التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية لعام 2008عن طريق دليل الفقر البشري والذي ركّز على الحرمان من التمتع بالعمر الطويل وفرص التعليم ومستوى العيش اللائق، إذ إن معدلات الفقر في تزايد إذ قُدّرت قيمة دليل الفقر البشري في العراق ب 18,8% وهذا يعني ان الفقر يزداد سوءً في البلاد ([3]).

---

(1) علي سعدي عبد الزهرة جبير وأحمد عبد الجبار حميد حميدي، "دور الهيئات المستقلة في مكافحة الفساد في العراق: هيئة النزاهة أنموذجاً"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية، رسالة ماجستير**، (جامعة النهرية: كلية العلوم السياسية، المجلد: 5، العدد: 1،2021)، ص25.

(2) علي حسين أحمد، "تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003: دراسة جيوستراتيجية"، **اطروحة دكتوراه**، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2016)، ص 150-151.

(3) جمال عزيز فرحان العاني، "ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق(الفقر، البطالة، الفساد)"، **مجلة جامعة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية**، (جامعة واسط: كلية الادارة والاقتصاد، العدد: 19، 2015)، ص 5.

وفي مؤشر الجوع العالمي لعام 2020 يحتل العراق المرتبة 65 من بين 107.إذ يعاني العراق من مستوى معتدل من الجوع وهو منخفض من عام عن عام 2012 الذي سجل فيه 21.1% ([1]).

وعام 2006 الذي سجل 24% ومنخفض عن عام 2000 الذي سجل ايضاً 24%. وعلى الرغم من التحسن المتمثل في انخفاض مستوى الجوع في العراق لكن ما يزال الوضع الامني في العراق غير مستقر إلى جانب تحديات اخرى بما في ذلك الوضع السياسي والاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة وتردي الخدمات العامة و استمرار تدني مستويات المعيشة ([2]).

[1] باسل علي خريسان، "الجوع في العراق: قراءة في المؤشر العالمي للجوع ٢٠٢٠"، مركز البيان للدراسة والتخطيط، (بغداد، ٢٠٢١)، ص ٥-٦.

[2] باسل علي خريسان، "الجوع في العراق: قراءة في المؤشر العالمي للجوع ٢٠٢٠"، مصدر سبق ذكره، ص 6.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية

أخذ إقليم الشرق الأوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص مكانة محورية في اهتمامات القوى الدولية المتنافسة على المصالح والنفوذ والمكانة، لخصائصه الجيوستراتيجية، فالعراق وما يمتلكه من موقع جغرافي وموارد يأثر بشكل كبير على التوازنات في هيكل توازن القوى الدولية وحتى الاقليمية غير المستقر والتي تسعى للحصول على موقع الأرجحية. مما جعل العراق ساحة للتنافس بين تلك القوى، والتي سنأتي على ذكرها بالتفصيل وكما يأتي :

المطلب الأول: القوى الدولية

تأثرت العملية السياسية بضغط القوى الخارجية التي راحت تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة والتي كان لها من النفوذ والقوة ما يجعلها تحقق كل ما تصبو إلية وهذه القوى نذكر منها ما يأتي:

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

في 2003/4/9، سقطنظام الحكم الاسبق في العراق على يد الولايات المتحدة الأمريكية. فهي عندما دخلت للعراق بدأت بحل مؤسساته الأمنية بقرار من الحاكم المدني (بول بريمر) وتعطيل آليات عمل الدولة العراقية بما فيها المتحف العراقي الذي يضم تاريخ الحضارات العراقية. ولكن ما فعله الاحتلال الأمريكي سرعان ما انعكس سوءاً على إدارة الدولة العراقية، وأراد (بريمر) أن يعيد انشطتها ضمن مسلة قانونيه ضمّت مئة قانون سميت (قوانين بريمر في العراق اوامر بريمر للعراق)، التي ذكرت في تعريفها (هي تعليمات ملزمه او توجيهات الى الشعب العراقي والتي تخلق التبعات الجزائية او لها علاقة مباشرة عن كيفية تنظيم حياه العراقيين وبضمنها التغيرات للقانون العراقي).([1]).

إذ إن سلطة(بريمر) في العراق، كانت المفتاح الاساسي لبقاء الولايات المتحدة الأمريكية في العراق الى وقت غير محدد كما بيّنها (دك تشيني وجورج بورش) قبل احتلالهما للعراق لذا كانت سلطه الائتلاف التي

---

[1] هيثم غالب الناهي، ***"تفتيت العراق: انهيار السلم المدني والدولة العراقية"*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط: 1، كانون الثاني2013)، ص 119.

قادها الحاكم الامريكي المدني في العراق (بريمر) تتمثل بكونها شبه دولة تقود مجموعة من الاحزاب الدينية والعرقية والتي اعطته شرعية احتلال العراق ([1]).

ولعل الاسباب الكامنة وراء التدخل الامريكي للعراق كثيرة، منها ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، ومنها أن النظام السياسي له علاقة بما يعرف بتنظيم القاعدة، ومنها ما يتعلق بالديمقراطية على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الراعية للديمقراطية وحقوق الانسان ومحاربة الإرهاب أينما وجد، فهذه هي ذرائعها للتدخل في شؤون الدول الاخرى تلك هي الاسباب المعلنة للتدخل في العراق والمتعارف عليها. اما بالنسبة للأسباب الغير معلنة فهي تبدأ بالهدف الاستراتيجي، فالعراق على موقع جغرافي مهم ومن ثم السيطرة على النفط، وتنتهي تلك الأسباب بحماية أمن اسرائيل لأن أمن اسرائيل هو أمن الولايات المتحدة الأمريكية أي أن ما يهدد أمن اسرائيل يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية([2]).

لقد تزامنت المقاومة مع التدخل الامريكي العسكري في العراق منذ الايام الاولى له في العراق مما أربك الحسابات الامريكية، إلا أن السياسة الامريكية أكدت على القوة كسبيل رئيس في تفكيك الدولة العراقية، مما أدى الى انقسام حاد في المجتمع العراقي ومكوناته الرئيسة. وعلى الرغم من كل ذلك كانت هنالك متناقضات بالنسبة لأمريكا مما يسمونه بالحرب على العراق وهذه التناقضات ولّدت مثار جدل كبير ولاسيما مزاعم امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل ([3]).

تلك المزاعم التي أكّد العراقيون أنفسهم أن ليس لها أساس من الصحة. وعلى الصعيد العراقي فهناك جملة مؤشرات ونتائج للاحتلال منها تحطيم بنية الدولة العراقية، أي تفكيك دون تركيب فهذا التحطيم لم يرافقه أي جدية في إعادة البناء. وكانت أزمة بناء الدولة العراقية من أخطر الازمات التي عاشها العراقيون. فلقد زادت أعداد القوات الامريكية في العراق وزاد معها الوضع الأمني تدهوراً. كما تفكك النسيج الاجتماعي

---

[1] المصدر السابق .

[2] خير الدين حسيب، ***"العراق من الاحتلال الى التحرير: طبعة موسّعة من مستقبل العراق"*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط: 1، تشرين الاول2006)، ص 358،359.

[3] خيري عبد الرزاق جاسم، ***"نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه"*** ، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ط: 1، 2012)، ص 194–196.

للمجتمع العراقي فهي مسألة أُثيرت كبديل أو مسوغ لاستمرار التواجد الامريكي في العراق. فكانت كل المسائل الآنفة الذكر هي البارزة في موضوع العراق واحتلاله ([1]).

ثانياً: (إسرائيل):

أما بالنسبة لإسرائيل، فكما أشرنا سابقاً بأن تهديد أمن (اسرائيل) في المنطقة أو في كل العالم هو تهديد لأمن الولايات المتحدة الأمريكية. فمن مزاعم التدخل الواضح أو المخفي (لإسرائيل) في العراق، وكما ذكرت دراسة (استراتيجية (اسرائيل) في الثمانينات) لـ (عوريد بينون) صراحةً عن سعي العراق ومنذ الثمانينات لامتلاك[2] سلاح نووي، وما يشكل ذلك من تهديد لأمن وكيان (إسرائيل). كما تحدثت عن قوة العراق الاقتصادية، كونه يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم. كذلك اقترحت تقسيمه إلى ثلاث دويلات سنية، شيعية وكردية. فمن المعروف بأنها استغلت أكراد العراق في الحكم الذاتي كخطوة نحو الانفصال وإقامة أقليم كردستان، التي تضم في مخيلتهم أكراد تركيا وسوريا وايران، وكان الدعم (الاسرائيلي) يأتي للعراق عن طريق إيران، فقد استغلت (اسرائيل) حملات القمع التي ارتكبتها قوات النظام ضد الاكراد في تكريس دعوتهم للانفصال، وبسقوط نظام صدام حسين عقب حرب الخليج الثالثة زادت (اسرائيل) من وجودها المخابراتي ليس فقط في اقليم كردستان بل أيضاً في باقي أنحاء العراق ([3]). وفيما يخص الملف النووي المزعم امتلاكه من قبل العراق، فإن القوات الأمريكية ومنذ دخولها للعراق كانت قد تعاونت مع الموساد (الإسرائيلي) بتصفية أكثر من 350 عالم عراقي حتى عام 2005. وكان تقرير عدته الخارجية الأمريكية إن وحدات الموساد الكوماندوز (الإسرائيلية) تعمل على تصفية العلماء النوويين العراقيين، وأكد التقرير أن (اسرائيل) رأت بأن الخيار الأفضل للتعامل معهم هو تصفيتهم جسدياً ([4]).

---

(1) خيري عبد الرزاق جاسم، ***"نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه"***، مصدر سبق ذكره، ص 197.

(3) حسام سويلم، ***"إسرائيل وغزو العراق"*** ، (مركز الاعلام العربي، ط: 1، 2006)، ص 14.

(4) رفعت سيد أحمد، ***"على مذبح الاحتلال في العراق: دراسة وثائقية في ملفات: الإسلام/المقاومة/الاحتلال"***، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ط: 1، 2007)، ص 56،56.

المطلب الثاني: القوى الإقليمية

إن العملية السياسية في العراق تعرضت لضغوطاً كبيرة من الخارج الدولي، فقد تعرضت لتلك الضغوط من الخارج الاقليمي أيضاً وبالتعاون مع شركاء العملية السياسية داخلياً مما ساهم في ابقاء العراق في دائرة الصراع ومن هذه القوى الإقليمية :

أولاً: إيران :

إن العلاقة بين كل من العراق وإيران في ماضيها القديم والحديث اتسمت بخاصية الصراع الذي اتخذ في مراحل عديده بعداً عسكرياً في سياق التنافس في السيطرة على المنطقة الا ان ذلك لا ينفي وجود مراحل من التعاون المؤقت الذي كان يفترض ان يمثل قاعده العلاقة بحكم علاقات التاريخ والجغرافيا والصلات الاجتماعية والدينية والحضارية. إذ لم تعترف ايران بالدولة العراقية الحديثة بعد مرور ثمانية اعوام على تأسيسها تحديداً في ايار 1929 بسبب الخلاف آنذاك حول قضايا الامتيازات الأجنبية و قانون الجنسية، إلا أن الأمر الأصعب كان قضية الحدود التي بقيت بسببها العلاقات متوترة بينهما حتى عقد اتفاقية الجزائر عام 1975 التي اضطر فيها النظام السابق الى تقديم تنازلات حدودية الى ايران اهمها قضيه اقتسام شط العرب بينهما مقابل تخلي ايران عن دعم الحركة الكردية في العراق([1]).

إذ أن إيران دولة لها استراتيجيتها ومصالحها العليا الخاصة تسعى إلى تحقيقها في العراق. إذ إن وبعد سيطرة ما يُعرَف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لأراضي عراقية، أكد نائب وزير الدفاع الايراني (رضا طلايي) وجود تنسيق عسكري بين بلاده والعراق يسمح بموجبه تدخل ايران في حال تعرض العتبات الدينية في العراق للخطر وقال في حديث تلفزيوني (ان الولايات المتحدة وحلفائها قد تأكدوا ان تنظيم الدولة الاسلامية والجماعات الأخرى قد فشلت في تحقيق أهدافها لذا فصلوا أنفسهم عنها وشكَلوا تحالفاً ضدها حتى يتبرأ فيما بعد جرائمه). وأضاف (اننا نشعر بالاستياء من أي خرق أمني لدول الجوار في المنطقة، لأن ايران مرتبط بأمن المنطقة وانها تقوم برصد تحركات الجماعات المسلحة في المنطقة ([2]).

---

(1) منتصر العيداني، ***"قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان أنموذجاً1990-2011"***، (لبنان: دار العارف للمطبوعات، ط: 1، 2012)، 362.

(2) عبد المطلب عبد المهدي موسى، ***"ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في الأسباب وسبل المواجهة"***، (مركز العراق للدراسات، ط: 1، 2018)، ص 84.

ثانياً: تركيا :

يعود الدور التركي في شمال العراق الى عام 1992 حيث كانت تركيا طرفاً فاعلاً ومشاركاً في قوة المطرقة تحت رعاية الأمم المتحدة لحماية كرد العراق من نظام صدام حسين عقب إحداث الانتفاضة الشعبية عام 1991، وفي عام 2004 وافقت تركيا الى ارسال قوات تركيه الي العراق بناء على طلب امريكي ولكن كرد العراق رفضوا لأن العلاقة متوترة بين كرد العراق وتركيا، فكرد العراق يرفضون تصريحات تركيا حول كركوك، وتركيا بدورها ترفض وجود كيان كردي في العراق، كما أنها ترفض التصريحات الكردية حول (كردستانية كركوك)، وترفض بشده الدعم الذي يقدمه الكرد لحزب العمال الكردستاني المعارض لتركيا ([1]).

ومن مظاهر التحديات التي يواجها العراق من قبل تركيا هي سيطرتها على منابع نهري دجلة والفرات والتحكم في مصادر مياه النهرين اللذان يعدان شرايين العراق الحيوية. إذ أن وبالرغم من خضوعه لأحكام المعاهدات المبرمة بين البلدين، إلا أن تركيا أخذت تنشئ السدود الضخمة والخزانات الواسعة التي أثرت على حصة العراق المائية، إلا أن ذلك لا يُعَد خطراً لحد الآن إلا أن تحكمها الزائد في المستقبل واحتمال قطع المياه عن العراق هو التحدي الاكبر ([2]).

إذ أن موضوع المياه كان من أبرز الملفات العالقة التي تستخدمها تركيا للهيمنة على العراق، وبرز دور هذا الملف بعد حصول عدد من التحولات في كلا البلدين والتي تمثلت باستلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002 والاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، وحصول التغيير الكبير في سياسات الحكومة التركية المشكّلة من قبل هذا الحزب وخاصة تجاه هذه الملفات العالقة بين البلدين([3]).

أخيراً لابد لنا من أن نذكر ما حصل مؤخراً وما قامت به تركيا اتجاه العراق، إذ انها المسؤولة عن قصف شمال العراق وذلك في 2022/6/17، والذي راح ضحيته 9 من المدنيين العراقيين وأُصيبَ 33 آخرون بالجروح. وأعلن العراق عدة إجراءات غير مسبوقة ضد تركيا بسبب الاعتداءات التركية المتكررة على

---

(1) اثير ادريس عبد الزهرة، ***"مستقبل التجربة الدستورية في العراق"*** ، (بيروت: دار ومكتبة البصائر، ايلول 2011)، ص 116-117.

(2) حميد الخطيب، ***"أوراق على طاولة البرلمان"*** ، (بيروت: دار الرافدين، ط: 1، 2018)، ص 24.

(3) فرح عبد الكريم محمد، "النزاع على المياه بين العراق وتركيا(2003-2014)"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2014)، ص 2.

السيادة العراقية ومن هذه الإجراءات تقديم شكوى عاجلة بهذا الشأن إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بحسب ما أدلت به بغداد على قناة الحرة الفضائية ([1]).

لم تكن هذه القوى التي ذكرناها سواء الدولية أو الاقليمية هي فقط التي ساهمت في زعزعة الاستقرار في العراق، فهناك روسيا الاتحادية والاتحاد الاوربي وغيرها من القوى الدولية، والسعودية وغيرها من القوى الاقليمية ولكن اكتفينا بالتركيز على ما تم طرحة.

الخاتمة والاستنتاجات :

من خلال جميع ما تقدم ذكره، نخلص بأن النظام البرلماني العراقي ومنذ بداية تطبيقه بعد عام 2005، هذا العام الذي أُقِرَ فيه النظام السياسي في العراق وفق لما نص عليه دستور العراق الدائم للعام نفسه. إذ أَقَرَ هذا الدستور النظام البرلماني النيابي كنظام للحكم في العراق. بقي هذا النظام مستمراً، ولكن تخللته جملة من العقبات او التحديات التي أضعفت من قوته وفاعليته منها ما هي داخلي ومنها ما هي خارجية، تلك التحديات التي عصفت به وجعلته ينحرف عن مساره الحقيقي والفاعل. إذ أن دستور العراق الدائم لعام 2005 لم يأخذ بنظام برلماني خالص، لأنه اعتمد على إعادة صياغة بعض ثوابت النظام البرلماني وعمد إلى التوفيق بين هذه الثوابت لتتناسب مع الظروف الداخلية للدولة، مما أدى إلى وجود خلل ناتج عن عدم التقيد بخصائص هذه الثوابت وبالتالي أخلّ بمتطلباتها مما أنعكس سلباً عل آلية تطبيق هذه الثوابت. وهذا كله يبرر اختلاف الفقهاء المتخصصين في مسألة تحديد طبيعة هذا النظام، إذ وصفه البعض بالنظام المختلط.

الاستنتاجات:

نستنتج من بحثنا بعد دراسة وتقصي ما يأتي :

1 –ان النظام البرلماني المطبق في العراق هو نظام مشوه، وذلك أنه يعاني من جملة من التحديات الداخلية والخارجية والتي أثّرت وبشكل سلبي على عملية التطبيق.

2 –أن المحاصصة السياسية بين الكتل داخل قبة البرلمان، تُعَد التحدي الأكثر تأثيراً على شكل وتطبيق النظام البرلماني في العراق.

---

[1] رضا الشمري، "القصف التركي لشمال العراق: إجراءات بغداد الدبلوماسية والرد الحاسم"، 2022/7/21، متاح على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/iraq/2022/07/21/%D8%A7، تم الاطلاع بتاريخ: (2022/9/20)، (10:5pm).

3-عدم وجود اتفاق أو وحدة في اتخاذ القرار مما يؤدي لوجود خلل في سير العملية السياسية ومخرجاتها في العراق.

4-أن مجلس النواب العراقي وما يمتلكه من صلاحيات واسعة صبح مستبد في قراراته أو المصادقة على القرارات المقدمة له، إذ انه يصادق على قرارات يرى من وجهة نظره أنها تصب في مصلحته. ويرفض قرارات أمو مقترحات يراها لا تصب في مصلحته.

Conclusions:

We conclude from our research after studying and investigating the following:

1-The parliamentary system applied in Iraq is a distorted system, as it suffers from a number of internal and external challenges that negatively affected the implementation process.

2-The political quota between the blocs within the parliament dome is considered the most influential challenge to the form and implementation of the parliamentary system in Iraq.

3-The lack of agreement or unity in decision-making, which leads to a defect in the progress of the political process and its outputs in Iraq.

4-The Iraqi Council of Representatives and the vast powers it possesses have become tyrannical in its decisions or the approval of the decisions submitted to it, as it approves decisions that it deems from its point of view to be in its interest. Amo's decisions reject proposals he deems not in his interest

المصادر:

القرآن الكريم

ثانياً- الكتب العربية

1- عبد الزهرة ادريس اثير، ***"مستقبل التجربة الدستورية في العراق"*** ، (بيروت: دار ومكتبة البصائر، ايلول 2011).

2- الزهيري يحيى أحمد، ***"العملية السياسية في العراق بعد 2003: دراسة في إشكالية الرئاسات الثلاث"***،(لبنان: مكتب السنهوري، ط: 1، 2017).

3- جاسم عبد الرزاق خيري، ***"نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه"*** ، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ط: 1، 2012).

4- حسين علي حيدر، "العراق في الاستراتيجية التركية"، **دراسات دولية**، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد: 60، 2015).

5- الخطيب حميد، ***"أوراق على طاولة البرلمان"*** ، (بيروت: دار الرافدين، ط: 1، 2018).

6- حسيب خير الدين، ***"العراق من الاحتلال الى التحرير: طبعة موسّعة من مستقبل العراق"*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط: 1، تشرين الاول2006).

7- أحمد سيد رفعت، ***"على مذبح الاحتلال في العراق: دراسة وثائقية في ملفات: الإسلام/المقاومة/الاحتلال"*** ، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ط: 1، 2007).

8- حسن شورش، ***"خصائص النظام الفدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة"*** ، (جمهورية مصر العربية: المركز العربي للدراسات والبحوث العربية، جامعة كويه: كلية القانون، ط: 2، 2018).

9- المحمدي كوكز فيصل صدام، **"إشكالية إدارة ملف النفط الخام بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان العراق: دراسة في ضل دستور2005 النافذ"**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية: جامعة الفلوجة،2020).

10- ثجيل عبد الحمزة عادل، **"السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص"**، (المملكة الأردنية الهاشمية: مؤسسة فريدريش ايربت، تموز 2020).

11- موسى عبد المهدي عبد المطلب، ***"ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في الأسباب وسبل المواجهة"*** ، (مركز العراق للدراسات، ط: 1، 2018).

12- أحمد حسين علي، ***"تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003: دراسة جيوستراتيجية""*** ، (لبنان: دار السنهوري، ط: 1، 2019).

13- منتصر العيداني منتصر، ***"قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان أنموذجاً1990-2011"*** ، (لبنان: دار العارف للمطبوعات، ط: 1، 2012).

14- نعمان عزت أشرف هندرين، ***"المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد (لبنان والعراق أنموذجاً)"***، ط: 1، 2020.

15- هيثم غالب الناهي غالب هيثم، ***"تفتيت العراق: انهيار السلم المدني والدولة العراقية"*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط: 1، كانون الثاني2013).

16- سويلم حسام، ***"إسرائيل وغزو العراق"*** ، (مركز الاعلام العربي، ط: 1، 2006)، ص 14،11.

17- الجزائري هادي مروج، "قراءة في قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لعام 2015"، (جامعة بغداد: كلية القانون، 2015).

18-

ثالثا- البحوث والدوريات

1- حيدر نزار وخالد يونس خالد وعلي شمس أحمد و9آخرون، "آراء في الدستور العراقي"، **سلسلة أوراق ديمقراطية**، (مركز العراق لمعلومات الديمقراطية: العدد: 6، تشرين الأول 2005).

2-ناهي عبد الله أحمد، "الاصلاح السياسي في العراق قراءة في أهم التحديات الداخلية"، **مجلة قضايا سياسية**، (المجلد: ، العدد: 54، 2018).

3-الفتلاوي نعمة عبيس أحمد، "السلطتان التشريعية والقضائية طِبقاً للدستور العراقي"، **مجلة مركز دراسات الكوفة** (جامعة الكوفة: كلية القانون، العدد: 7، المجلد: 5، 2008).

4-داود جاسم فاضل أحمد، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد2003: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية"، **المجلة الدولية والسياسية**، (العدد: 25، 2014).

5-سليم سوزه سليم، "الديمقراطية التوافقية في العراق: إعادة انتاج الأقليات الأثنية والدينية واللغوية بوصفها أقليات سياسية"، **مجلة سياسات عربية**، (العدد: 51، المجلد: 9، 2021).

6-سعيد وليد سند، "أثر الارهاب على الأمن الوطني العراقي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، المجلد:7، العدد:2، 2018).

7-الشهراني عبد الله فاطمة، "أسباب الفساد الاداري وآثاره وسبل أصلاحه: دراسة حالة جمهورية العراق"، **المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي**، (معهد الدوحة للدراسات العليا: العدد: 21، 2021).

8-البطاط سعد منتظر، "الآثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق"، **بحث: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، (جامعة البصرة: كلية الادارة والاقتصاد، العدد: 17، المجلد: 6، 2010).

9-أبو جاموس مرزق سالم نبهان، "الديمقراطية التوافقية وأنعكاساتها على إدارة التنوع الأثني"، **بحث منشور: المجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك**، (العدد: 24، 2020).

10-نعمة حسين نغم، "إدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق"، بحث منشور في: **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، (المجلد: 12، العدد: 35، 2015).

11-**الوقائع العراقية**، "قانون الاحزاب السياسية رقم (36) لعام2015، (العدد: 4383، 2015).

12-العاني فرحان عزيز جمال، "ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة، الفساد)"، **مجلة جامعة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية**، (جامعة واسط: كلية الادارة والاقتصاد، العدد: 19، 2015).

رابعا – الرسائل والاطاريح

1-محمد عبد الكريم فرح، "النزاع على المياه بين العراق وتركيا(2003-2014)"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2014).

2-شكيمة ياسمين، "الفقر في دول غرب افريقيا وآليات مكافحته 1990-2010: دراسة تقويمية"، **رسالة ماجستير**، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).

خامسا – الانترنيت

1-عبد الحميد سعد حسن، "**مشهد المحاصصة في العراق**"، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2016، متاح على الرابط التالي: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/، تم الاطلاع بتاريخ: (2022/7/25)، 12:20.

2-الشمري رضا، "القصف التركي لشمال العراق: إجراءات بغداد الدبلوماسية والرد الحاسم"، 2022/7/21، متاح على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/iraq/2022/07/21/%D8%A7، تم الاطلاع بتاريخ: (2022/9/20)، (10:5pm).

3-واثق السعدون واثق و ألاجا محمد، "فهم بيروقراطية الأمن في العراق: المؤسسات والمهام"، مركز دراسات الشرق الأوسط، تموز2020، متاح على الرابط التالي: https://www.orsam.org.tr/ar/irakta ، تم الاطلاع بتاريخ: (2022/9/4)، 11:32 AM.

4-عبد الحميد سعد حسن، "**مشهد المحاصصة في العراق**"، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2016، متاح على الرابط التالي: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/، تم الاطلاع بتاريخ: (2022/7/25)، 12:20.

5-الشمري رضا، "القصف التركي لشمال العراق: إجراءات بغداد الدبلوماسية والرد الحاسم"، 2022/7/21، متاح على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/iraq/2022/07/21/%D8%A7، تم الاطلاع بتاريخ: (2022/9/20)، (10:5pm).

6-واثق السعدون واثق و ألاجا محمد، "فهم بيروقراطية الأمن في العراق: المؤسسات والمهام"، مركز دراسات الشرق الأوسط، تموز 2020، متاح على الرابط التالي: https://www.orsam.org.tr/ar/irakta ، تم الاطلاع بتاريخ: (2022/9/4)، 11:32 AM.

References:

The Holy Quran

Second – Arabic books

1- Abdul-Zahra Idris Atheer, "The Future of the Constitutional Experience in Iraq," (Beirut: Dar and Al-Basair Library, September 2011).

2- Al-Zuhairi Yahya Ahmed, "The Political Process in Iraq after 2003: A Study in the Problem of the Three Presidencies," (Lebanon: Al-Sanhouri Office, vol.: 1, 2017).

3- Jassim Abdul-Razzaq Khairy, "The Regime in Iraq after 2003 and the Forces Influencing It" (Baghdad: Center for International Studies, vol.: 1, 2012).

4- Hussein Ali Haidar, "Iraq in the Turkish Strategy," International Studies, (University of Baghdad: Center for International Studies, Issue: 60, 2015).

5- Al-Khatib Hamid, "Papers on the Parliament Table" (Beirut: Dar Al-Rafidain, Edition: 1, 2018).

6- Haseeb Khair El-Din, "Iraq from Occupation to Liberation: An Expanded Edition of Iraq's Future" (Beirut: Center for Arab Unity Studies, Edition: 1, October 2006).

7- Ahmed Sayed Refaat, "On the Altar of the Occupation in Iraq: A Documentary Study in the Files: Islam / Resistance / Occupation", (Cairo: Madbouly Library, Edition: 1, 2007).

8- Hassan Shoresh, "Characteristics of the Federal System in Iraq: A Comparative Analytical Study," (The Arab Republic of Egypt: The Arab Center for Arab Studies and Research, Koya University: Faculty of Law, Edition: 2, 2018).

9- Al-Muhammadi Cox Faisal Saddam, "The problem of managing the crude oil file between the federal government and the government of Iraqi Kurdistan: a study in light of the 2005 constitution in force," King Faisal Center for Research and Islamic Studies: University of Fallujah, 2020).

10- Thajeel Abdul Hamza Adel, "Politics and Security in Iraq: Challenges and Opportunities," (The Hashemite Kingdom of Jordan: Friedrich-Erbt-Stiftung, July 2020).

11- Musa Abd al-Mahdi Abd al-Muttalib, "The Phenomenon of Political Violence in Iraq after 2003: A Study of the Causes and Ways of Confrontation," (Iraq Center for Studies, ed: 1, 2018).

12- Ahmed Hussein Ali, "The Challenges of Building the Iraqi State After 2003: A Geostrategic Study" (Lebanon: Dar Al-Sanhouri, ed.: 1, 2019).

13- Montaser Al-Eidani Montaser, "Leaders of Transition and Political Development: Iraq and Lebanon as a Model 1990-2011" (Lebanon: Dar Al-Arif Publications, Edition: 1, 2012).

14- Noman Izzat Ashraf Hendrine, "Political quotas and the extent to which they are compatible with the elements of good governance (Lebanon and Iraq as a model)," vol.: 1, 2020.

15- Haitham Ghalib Al-Nahi Ghalib Haitham, "The Fragmentation of Iraq: The Collapse of Civil Peace and the Iraqi State," (Beirut: Center for Arab Unity Studies, ed.: 1, January 2013).

16- Suwelim Hussam, "Israel and the Invasion of Iraq," (Arab Media Center, vol.: 1, 2006), pp. 11, 14.

17- Algerian Hadi Mourouj, "A Reading in the Political Parties Law No. (36) of 2015," (University of Baghdad: College of Law, 2015).

Third - research and periodicals

1- Haider Nizar, Khaled Younis Khaled, Ali Shams Ahmed and 9 others, "Opinions on the Iraqi Constitution", a series of democratic papers, (Iraq Center for Democracy Information: Issue: 6, October 2005).

2- Nahi Abdullah Ahmed, "Political Reform in Iraq, a Reading in the Most Important Internal Challenges," Journal of Political Issues, (Volume: No. 54, 2018).

3- Al-Fatlawi Nima Abees Ahmed, "The Legislative and Judicial Powers According to the Iraqi Constitution", Journal of the Kufa Studies Center (University of Kufa: College of Law, Issue: 7, Volume: 5, 2008).

4- Daoud Jassem Fadel Ahmed, "Social Instability in Iraq Post-2003: An Analytical Study of Societal Challenges and Future Prospects," International and Political Journal, (Issue: 25, 2014).

5- Salim Souza Salim, "Consensual Democracy in Iraq: Reproducing Ethnic, Religious, and Linguistic Minorities as Political Minorities," Siyasat Arabiya Journal, (Issue: 51, Vol. 9, 2021).

6- Saeed Walid Sanad, "The Impact of Terrorism on Iraqi National Security," Journal of Legal and Political Sciences, (Al-Mustansiriya University: College of Political Science, Volume: 7, Issue: 2, 2018).

7- Al-Shahrani Abdullah Fatima, "Causes, Effects and Ways to Reform Administrative Corruption: A Case Study of the Republic of Iraq," Academic Journal for Research and Scientific Publishing, (Doha Institute for Graduate Studies: Issue: 21, 2021).

8- Al-Battat Saad Muntazer, "The Economic Implications of Applying the Oil and Gas Law in Iraq," research: Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, (University of Basra: College of Administration and Economics, Issue: 17, Volume: 6, 2010).

9- Abu Jamous Murzuq Salem Nabhan, "Consensual Democracy and its Implications for Managing Ethnic Diversity," a research published in: The Arab Academic Journal in Denmark, (Issue: 24, 2020).

10- Nima Hussein Nagham, "Management of oil revenues and their role in maximizing the wealth of Iraq," a research published in: Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, (Volume: 12, Issue: 35, 2015).

11- Iraqi Gazette, "Political Parties Law No. (36) of 2015 (Issue: 4383, 2015).

12- Al-Ani Farhan Aziz Jamal, "The Economic Failure Trilogy in Iraq (poverty, unemployment, corruption)", Al-Kut University Journal of Economic and Administrative Sciences, (University of Wasit: College of Administration and Economics, Issue: 19, 2015).

Fourth - letters and dissertations

1- Muhammad Abd al-Karim Farah, "The Conflict Over Water between Iraq and Turkey (2003-2014)", an unpublished master's thesis, (Middle East University: College of Arts and Sciences, 2014).

2- Shakima Yasmine, "Poverty in West African Countries and Mechanisms to Combat It 1990-2010: An Evaluation Study," master's thesis, (University of Algeria: Faculty of Political Science and International Relations, 2014).

Fifth - the Internet

1- Abdul Hamid Saad Hassan, "The Muhasasa Scene in Iraq," Center for Strategic Studies, 2016, available at the following link: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/, accessed on: (25 /7/2022), 12:20.

2- Al-Shammari Reda, "Turkish bombing of northern Iraq: Baghdad's diplomatic measures and decisive response," 7/21/2022, available at the following link: https://www.alhurra.com/iraq/2022/07/21/%D8% A7, accessed on: (9/20/2022), (10:5pm.

3- Wathiq Al-Saadoun Wathiq and Alaja Muhammad, "Understanding the Security Bureaucracy in Iraq: Institutions and Tasks," Center for Middle East Studies, July 2020, available at the following link: https://www.orsam.org.tr/ar/irakta, accessed On: (4/9/2022), AM 11:32.

4- Abdul Hamid Saad Hassan, "The Muhasasa Scene in Iraq," Center for Strategic Studies, 2016, available at the following link: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/, accessed on: (25/7/2022), 12:20.

5- Al-Shammari Reda, "Turkish bombing of northern Iraq: Baghdad's diplomatic measures and decisive response," 7/21/2022, available at the following link: https://www.alhurra.com/iraq/2022/07/21/%D8%A7, accessed on: (9/20/2022), (10:5pm.

6- Wathiq Al-Saadoun Wathiq and Alaja Muhammad, "Understanding the Security Bureaucracy in Iraq: Institutions and Tasks," Center for Middle East Studies, July 2020, available at the following link: https://www.orsam.org.tr/ar/irakta, accessed On: (4/9/2022), AM 11:32.